

العملية البحرية الفلسطينية خيار التطرف في غياب السلام

ولما كان بإمكان إسرائيل عدم الرد عليها» (معاريف، ١٩٩٠/٦/١). وهو التقويم عينه الذي أعلنه وزير الاستيعاب السابق، أصحق بيتس، الذي رأى «أنه كانت أمام محاولة الانزال فرصة من النجاح؛ ولو أنها حققت نتيجة ما، لأشعلت الشرق الأوسط بأكمله» (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٤).

الرواية الاسرائيلية

أجمعوا المصادر الصحفية الاسرائيلية، في سرد وقائع عملية الانزال الفلسطينية على شاطئه تل - أبيب، على القول، ان التدريب عليها تم منذ فترة طويلة، في منطقة بنغازى، في ليبيا، بهدف استخدام زوارق سباق سريعة، للنزول في نقاط عدة على طول الشاطئ» (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٣١).

وبينما ذكر بعض المصادر ان الزوارق هي من طراز بيكلو - ٨، من صنع قبرصي (يديعوت احرنونت، ١٩٩٠/٥/٣١)، ذكرت مصادر أخرى، ان الزوارق هي من انتاج ليبي. وقد يكتب في كل زورق محركان من نوع فولفو بقوة ٢٢٥ حصاناً؛ وهي مصنوعة من مادة الفيرغلاس؛ ويبلغ طول الزورق ثمانية أمتار، وعرضه ٢٨٠ سنتيمتراً، وتبلغ سرعته أربعين عقدة بحرية في الساعة. وكانت الزوارق مسلحة بقواذف كاتيوشا من عيار ١٠٧ ميليمترات، ورشاش ثانوي السبيطانة من عيار ٢٣ ميليمتراً، وأجهزة اتصال (داول)، (١٩٩٠/٥/٣١).

وفي السياق ذاته، ذكر مدير عام احدى الشركات الاسرائيلية للقوارب السريعة، أن شركته ابتعثت زوارق عدة من الطراز ذاته من قبرص. وأنه، في أثناء المفاوضات بين شركته والشركة القبرصية، علم ان ليبي ابتعثت منه زورق مشابهاً. وأضاف المدين، انه «اعلم سلاح البحرية بذلك المعلومات».

بعيداً من أية تقويمات أخرى، فإن عملية الانزال البحري لمجموعة من المقاتلين الفلسطينيين التابعين لجبهة التحرير الفلسطينية، على شاطئ تل - أبيب، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٠، مثلت، في أحد جوانبها، صراع الإرادات، العنيف والمتوال، الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، من أجل تجسيد حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة، والعودة، وتقرير المصير. فالعملية، في هذا الإطار، هي حق مطلق تشرعه قوانين الأرض والسماء، كافة، لكل شعب يسعى إلى النضال من أجل الحصول على حقوقه الوطنية. أما من الجانب الآخر، فإن عملية من هذا النوع، وفي التوقيت التي حدثت فيه، والأسلوب المتبع، تبقى موضع تقويمات ومناقشات مختلفة، وشّمة اتجاهات عدّة بشأنها، نظرًا إلى ما يرافقها من انعكاسات سياسية على الأصعدة كافة، الفلسطينية والإقليمية والدولية.

وما يعالج هذا التقرير، هو التقويم الاسرائيلي للعملية تلك، وما أثارته من ردود فعل داخل إسرائيل، والدروس المستخلصة منها في المجالات العسكرية - التكتيكية، وتحليل أبعادها وانعكاساتها السياسية على تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط. فالعملية هي الأكبر من نوعها منذ العام ١٩٧٨، حسب معظم التقويمات الاسرائيلية؛ وهي، لو نجحت، حسب ما كان مخططًا لها، بكلية الأسلحة والمعذات التي حملتها الزوارق السريعة، التي استخدمت لتنفيذ العملية، وكانت زادت كثيراً في تعقيد الوضع في الشرق الأوسط، حسب ما صرّح به رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، الجنرال شاحاك. وربما كانت، كذلك، واحداث تحولاً في الوضع الدولي والداخلي [في إسرائيل] بأجمعه؛